وقف

معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا عمرو او بالعكس نحو ما زيد
قائم بل قاعد واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من
البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا
الا درهما وغير ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى
لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع الى قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا
وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اي جاز على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة
الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب
الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل وانما قال
بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه
كقولك في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة
المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور
قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى انها في حكم
التام

التعريض في اللغة خلاف التصريح يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تريد غيره ما يفهم منه ومنه المعاريض

قوله ومعنى قصر الفاعل اه جواب عن سؤال مقدر وهو ان مطلق القصر اما قصر الصفة على الموصوف او بالعكس وقصر الفاعل على المفعول ليس من هذا القبيل فاجاب عنه بذلك

وقف

باعتبار

٤٧

وقف

باعتبار ذكر المتعلق في الآخر ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما
بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف
فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه
لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق
الاخراج مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال
وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس
وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من
ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر
المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون
المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا
قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ
المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا في اللفظ بل متضمنا
وغير كالا في افادة القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعة لا العاطفة كما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر
لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله اعلم

الانشاء

الانشاء لغة الايجاد واصطلاحا كلام يحتمل الصدق والكذب وقيل ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود